

Distr.: General
19 June 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على امتداد شهر حزيران/يونيه، اشتركت البلدان والمجتمع المدني والأفراد عبر العالم في التضامن مع الشعب الفلسطيني وهو يحتفل رسمياً بذكرى مرور ٥٠ عاماً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ولقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧. ونحن إذ نستحضر هذه الذكرى الأليمة وما خلفه هذا الاحتلال الأجنبي الغاشم من آثار مدمرة على الشعب الفلسطيني وأرضه، يعترينا الأسف البالغ من أن أفق إنهاء هذا الظلم السافر والجائر بالوسائل السياسية لا يزال أمراً غائباً لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا تبدي أي بادرة أو نية في وقف سياساتها وممارساتها غير القانونية، بل هي على العكس من ذلك تتماذى في ترسيخها للاحتلال وفي إخضاع رقاب السكان المدنيين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي ما زال فيه تعنت إسرائيل وإفلاتها من العقاب يُبددان الآمال في إيجاد تسوية سلمية، ويقلّصان في كل يوم من فرص التوصل إلى حلّ الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، تواصل إسرائيل أيضاً مفاجمة الوضع المتدهور على الميدان ومضاعفة بنود قائمة انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تنتهي، بما في ذلك جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. فمنذ رسالتنا السابقة بشأن الحالة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ظلّت الأعمال الإجرامية التي تأتيها قوات الاحتلال الإسرائيلية مستمرة، تُعزّزها في ذلك بلا شك ثقافة الإفلات من العقاب والتحلل من القانون التي تصر عليها الحكومة الإسرائيلية، حتى في أوقات عملية السلام، وكذلك الإخفاق العالمي في إخضاع إسرائيل للمساءلة عن كل ما قامت من انتهاكات ضد الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن.

وكعهدها دائماً في اضطهاد الشعب الفلسطيني، استمرت السلطة القائمة بالاحتلال دون هوادة في تنفيذ مشروعها الاستيطاني الاستعماري، وذلك سواء بالإعلان عن "نوايا" لإنشاء مستوطنات



إسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة أو بناء المزيد من هذه المستوطنات بالفعل، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والدلائل واضحة ولا حصر لها في التأكيد على أنّ الحكومة الإسرائيلية لا تنوي بالمرّة وقف أنشطتها الاستيطانية - على الرغم من مطالبة مجلس الأمن بشكل قطعي في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بضرورة التوقف فورا وكليا عن أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية - ولا تأبه أيضا لضرورة تهيئة الظروف اللازمة لفتح أفق سياسي من أجل إنقاذ حلّ الدولتين.

وفي هذا الصدد، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي ننتياهو الأسبوع الماضي عن "أننا سوف نواصل حماية وتعزيز مشاريع الاستيطان بالموازاة مع رغبتنا في التوصل إلى اتفاق مع جيراننا الفلسطينيين". وتابع قائلا "نحن نقوم بذلك وفق مبدأ المسؤولية وحسن التقدير". ولا يحتاج المرء في هذا المقام إلى أن يقرأ بين السطور حتى يعرف أنّ إسرائيل في تناقض مستمر مع نفسها في إصدارها لهذه التصريحات، وأيضا في سياساتها وممارساتها غير المشروعة، وذلك لأنّ المستوطنات لن تفضي بالتأكيد إلى السلام. بل هذه الممارسات غير المشروعة والهدامة تشكّل، على العكس، العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى تسوية سلمية، وهي بمثابة أكبر خطر على حلّ الدولتين. فلا وجود لشيء اسمه بناء مستوطنات "بمسؤولية"، وأي محاولة لإضفاء الطابع القانوني على ما هو غير قانوني يجب عدم التسامح معها أبدا وإدانتها بشكل قاطع.

وفي الوقت نفسه ومنذ رسالتنا السابقة، استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في اقرار جميع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ضدّ الشعب الفلسطيني، بما في ذلك مدامات الاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فالمدينون الفلسطينيون ما زالوا يتعرضون للاحتجاز يوميا، حيث تستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلية بضراوة الرجال والفتيان، وتمارس بشكل روتيني ضروبا من الاعتداء والإذلال والإيذاء ضد المدينين الفلسطينيين الذين تعتقلهم أو تحتجزهم بتعسف.

وفي هذا الصدد، لا بدّ لي أيضا من أن أستعري انتباهكم إلى الظروف الصحية المزمنة للكثير من السجناء الذين شاركوا إلى غاية ٢٧ أيار/مايو في إضراب عن الطعام لمدة ٤٠ يوما من أجل تسليط الضوء على محنة أزيد من ٦ ٥٠٠ من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين لدى السلطة القائمة بالاحتلال، وللمناداة باحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية. وتجدد الإشارة إلى أن إسرائيل قد ردّت على هذا الاحتجاج السلمي غير العنيف بتدابير عقابية قاسية زادت من معاناتهم. فالكثير من المضربين عن الطعام ما زالوا يعانون من تبعات صحية خطيرة حيث تدهورت ظروفهم الصحية ولحقّت بهم أضرار شملت المخ ومشاكل في الإبصار. لذلك، ندعو بإلحاح إلى توفير العناية لكل سجين فلسطيني يحتاج إلى المساعدة الطبية. وفي الوقت نفسه، نواصل الدعوة إلى وضع حدّ لجميع أنواع الإساءة والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية، مع التأكيد مجدّدا على دعواتنا من أجل إطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى ما سبق، ما زال الفلسطينيون الذين يعيشون في قطاع غزة يعانون معاناة شديدة من الأزمة الإنسانية الرهيبة التي يسببها الحصار الخانق واللاأخلاقي الذي تفرضه إسرائيل منذ عقد من الزمن، والذي يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي الفاحش. وعلاوة على ذلك، تواصل قوات الاحتلال مهاجمة الفلسطينيين الذين يعيشون في القطاع، حيث عمدت إلى قتل عائد خميس جمعة (٣٥ سنة) بعد

أن أصابته في رأسه بالذخيرة الحية خلال مواجهات بين المدنيين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في شمال غزة. وأصابت النيران الإسرائيلية أيضا ستة فلسطينيين آخرين بجروح. كما تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية إطلاق النار على الصيادين الفلسطينيين قبالة ساحل قطاع غزة، لتُعرِّض بذلك حياتهم للخطر ولتضعهم في حالة خوف دائم.

وفي الوقت الذي تُعترف فيه هذه الأعمال دون هوادة وتأثيرات خطيرة على الشعب الفلسطيني وعلى أمله في انتهاء هذه المظلمة، تواصل إسرائيل أيضا محاولاتها العدائية من أجل إسكات أي شخص يكشف عن حقيقة هذه الوضع البغيض. وقد كان آخر مثال عن هذه المحاولات دعوة إسرائيل الأمم المتحدة إلى إنهاء ولاية منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، روبرت باير، وتهديدها بأن تسحب تصريح إقامته إن لم تقم الأمم المتحدة بذلك. أما سبب هذه التهديدات العقابية فهو يعود بوضوح إلى أداء السيد باير لمهامه بأمانة وإلى إبلاغه بصدق عما يراه على أرض الواقع. إن هذا النوع من السلوك المتعجرف قد أصبح سمة من سمات السياسة الإسرائيلية، التي تتمثل في تهديد وترهيب كل من يجرؤ على التصريح بواقع وحقيقة السياسات والممارسات غير القانونية واللاإنسانية التي تنتهجها في احتلالها الوحشي، وهو سلوك لا يجب أن نقبل به.

وبعد مرور أكثر من ٥٠ عاما على الاحتلال وما يقرب من ٧٠ عاما على النكبة، سوف نستمر في توجيه النداءات وبذل الجهود حتى يتم التقيّد بأحكام القانون الدولي وتنفيذ القرارات ذات الصلة من أجل إقامة العدل وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تطلعه إلى الاستقلال في ظل دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى السلام الشامل الدائم الذي طالما سعيينا إلى إرسائه والذي تمس الحاجة إليه بشدّة من أجل إحلال السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن هذه الأهداف قد أصبح بلوغها، مع مرور العقود وتراكم الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، أمرا ملحا أكثر وليس أقل، ونحن نُهيب بالمجتمع الدولي أن يلتزم أخيرا ويضع حدا للاحتلال ولهذه المظلمة. فإدانة ٥٠ عاما من المستوطنات و ٥٠ عاما من جرائم الحرب و ٥٠ عاما من الاحتلال لم تعد تكفي. فقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات حقيقية ومتضافرة.

وقبل الختام، نعرض عليكم بعضا من الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال في الفترة المنقضية منذ رسالتنا السابقة الموجهة إليكم:

٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية سبعة فلسطينيين على الأقل وقامت بغلق متجر أثناء مدامات ليلية عديدة نُفذت في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.
- عمدت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين، بحماية من قوات الاحتلال، إلى مهاجمة محلات تجارية فلسطينية في وسط الخليل.

٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال ١٨ فلسطينيا على الأقل معظمهم خلال مدامات ليلية نُفذت في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧

- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على فلسطيني (٢٥ سنة) عندما كان يسير قرب الشاطئ في شمال قطاع غزة، وأصابته.

٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة شبان فلسطينيين في جنين وقلقيلية.
- توفيت الفتاة الفلسطينية نوف انفيكات (١٦ سنة) متأثرة بجراحها بعد أن أطلقت عليها القوات الإسرائيلية النار في ١ حزيران/يونيه في بلدة يعبد، جنوب جنين.

٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- أطلقت قوات البحرية التابعة للاحتلال الإسرائيلي النار على قوارب صيد فلسطينية قبالة ساحل غزة.

٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- دمرت قوات الاحتلال ثمانية مرافق لإنتاج الفحم وقامت بمصادرة مئات الأطنان من الخشب المستخدمة في صنع الفحم، خارج بلدة يعبد.

٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- نصب مستوطنون إسرائيليون ١٣ من الخيام والمقطورات السكنية على أرض فلسطينية ذات ملكية خاصة تقع على مقربة من قرية دير إستيا، بالقرب من مدينة سلفيت.
- اعتدت قوات الاحتلال على اثنين من الفلسطينيين وقامت بمصادرة جرار في قرية قصرة، جنوب نابلس.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال ما لا يقل عن ١١ فلسطينيا في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- قام مستوطنون إسرائيليون بتخريب العديد من السيارات المملوكة لفلسطينيين في بيت صفافا، جنوب القدس الشرقية.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على عائد خميس جمعة (٣٥ سنة) وأردته قتيلا وأصاب ما لا يقل عن ستة أشخاص آخرين في قطاع غزة.

١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٤ فلسطينياً خلال مدهمات ليلاً وفي الصباح الباكر في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار وهاجمت مزارعين وصيادي سمك فلسطينيين في قطاع غزة.

١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٥ فلسطينياً خلال مدهمات ليلية نفذتها في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- سلّمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر عسكرية إلى أسرة فلسطينية تُبلغها فيها باعتزام الاحتلال هدم منزلها في منطقة نعيمة، شمال أريحا، وذلك بحجج واهية من قبيل ”البناء دون ترخيص“.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦١٣ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧ (A/ES-10/754-S/2017/447)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحمّل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة